Journal Of the Iraqia University (75-8) May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

مدى تأثير السياسات الإقتصادية في تحقيق التوازن الإقتصادي في سوق العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. سعد فحيم علي
تدريسي في الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

المستخلص:

تتمثّل مشكلة البحث في كيفيّة تحقيق التوازن الإقتصادي بين العرض والطلب وذلك لكثرة الإضطرابات والأزمات التي تحدث في السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣، إذ يعاني العراق بشكل كبير بعد ذلك العام من إختلالات في هيكلة الاقتصادية، تتمثل في ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد بشكل كبير على القطاع النفطي مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، لذا يسعى البحث إلى إبراز أهمية الحاجة الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب وأهمية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في تحقيق التوازن المطلوب وبالتالي تحقيق الأهداف الإقتصادية ، ومن هنا تبرز أهمية السياسات الاقتصادية ودورها في تعزز النمو والاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف فقد قدّم الباحث الفرضية(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الفلسفة التي تعتمدها السياسة الإقتصادية ومدى تأثيرها في تحقيق التوازن الإقتصادي في السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣). ولقد توصّل البحث إلى إستنتاجات كثيرة من أهمها، هنالك مشكلات كثيرة تواجة الإقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ وأغلبها ناجم عن الإضطرابات السياسية والأمنية التي شهدها العراق، وكما أن هناك صعوبات لتحقيق التوازن الإقتصادي بين العرض والطلب في العراق في ظل الظروف الراهنه فالمشكلة في الإقتصاد العراقي ليست في الطلب الكلي وإنما في العرض الكلي، وأمّا أهم التّوصيات فكانت حث الحكومة إلى التوجه نحو الإصلاح الإقتصادي خصوصاً بعد التحسن والإستقرار الكبير الحاصل في المجالين السياسي والأمني، مع ضرورة توجية الإقتصاد العراقي نحو الإستثمار الفعلي وزيادة الإنتاج في كافة القطاعات لزيادة العرض الكلي ليوازي الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي.

المقدمة:

إن الإقتصاد العراقي من الإقتصادات النامية وكان القطاع العام (الإشتراكي سابقاً) النهج العام له واستمر هذا النهج إلى عام ٢٠٠٣، وقد شهد العراق بعد ذلك العام تحولات إقتصادية، فقد تغير حال السلطة الإقتصادية كثير فتحول إلى إقتصاد السوق ، فأصبح النشاط الإقتصادي مرهونا بالفعاليات الحكومية والتي لم تستطيع الإرتقاء بمستوى النشاط الإقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الإقتصادية ،الأمر الذي انعكس على عدم تحقق التوازن الإقتصادي، فالاقتصاد العراقي يعاني من إختلالات هيكلة تتمثل في ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد بشكل كبير على القطاع النفطي مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية وبالتالي عدم استقرار الاقتصاد (عبيد وآخرين،٤٢٢: ٢٠٢٥)، فكان لابد من معرفة السياسات الإقتصادية المتمثلة بالسياسات (النقدية والمالية) ، فالسياسة النقدية لها تأثير على إستقرار ونمو الإقتصاد كما يرى (خريف و الحربي : ٤٠٩ : ٢٠٢٤) فالمؤشر النقدي الاقتصادي في العراق لايتطور إلا بتطور السياسة النقدية، وأما السياسة المالية فتسعى الى نقل الواقع الاقتصادي نحو اقتصاد مستقر قادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية (كاظم : ٥٧: ٢٠٢٣)، وأبرز أداة من الأدوات المالية هي النفقات الحكومية (الموازنة العامة للدولة)، إذ أنها تؤثر في خلق فرص العمل وزيادة الطلب فضلاً عن دور تلك النفقات في التحفيز والتقدم التكنولوجي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، مما يعزز النمو والاستقرار الاقتصادي(علي وآخرين، ٣٧: ٢٠٢٤)، ومما تقدم يتضح دور وفعالية السياسات الاقتصادية في تجنب المشكلات ومراقبة السوق وتحديد السياسة الإقتصادية الناجعة في سوق العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ومن اجل تغطية البحث تم تقسيمه إلى أربع محاور، ركز المحور الأول على منهجية البحث والدراسات السابقة وتناول المحور الثاني التعرف بالسياسات الإقتصادية وأهدافها وأهم سمات الإقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣، وآلية التوازن الإقتصادي، أما المحور الثالث سيتم التطرق فيه إلى

دراسة وتحليل البيانات المالية للنشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والحور الرابع والأخير سيتضمن أهم الإستنتاجات والتوصيات المستخلصة.

المحور الأول

مشكلة البحث: تكمُن المشكلة التي يتصدى لها هذا البحث في كيفية تحقيق التوازن الإقتصادي بين العرض والطلب، بسبب كثرة الإضطرابات والأزمات التي تحدث في السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

أهمية البحث

: تبرز أهمية البحث من خلال:

١. تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه السياسة الإقتصادية في رسم ملامح النشاط الإقتصادي في العراق والذي يعاني من بعض المشكلات الإقتصادية بعد عام ٢٠٠٣.

٢. الحاجة تستدعي إيلاء موضوع التوازن بين العرض والطلب أهمية كبرى لغرض الوقوف على دور الدولة في تحقيق التوازن المطلوب وبالتالي تحقيق الأهداف الإقتصادية.

أهدف البحث

: يهدف البحث إلى:

١. تحقيق التوازن الإقتصادي في سوق العراق بالإعتماد على السياسة الإقتصادية وأدواتها النقدية والمالية.

٢. تبيان تأثير الفلسفة الفكرية المعتمدة من قبل الدولة العراقية في الميدان الإقتصادي بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية البحث

: تقوم الدراسة على فرضية عامة مفادها أن السياسة الإقتصادية الحالية في العراق لاتستطيع أن تؤدي دوراً رئيساً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ويمكن صياغة الفرضية على النحو الاتي: **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الفلسفة التي تعتمدها السياسة الإقتصادية ومدى تأثيرها في تحقيق التوازن الإقتصادي في السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣).الدراسات السابقة:** يمكن بإيجاز إستعراض بعض الدراسات السابقة التي تمكن الباحث من جمعها والإطلاع عليها، وأدناه ملخص لبعض الدراسات والتي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث وكما يأتي:

1. دراسة (شدهان ، ٢٠١٦):	
عنوان الدراسة	تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤).
مشكلة الدراسة	التأثيرات البيئية في البيانات المالية للوحدات الإقتصادية من خلال إستخدام طرائق ووسائل الإفصاح المحاسبي بما فيها القوائم المالية والكشوفات التحليلية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تقويم أطر السياسة النقدية في العراق خلال المدة ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ والوقوف على أهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية.
أهم الإستنتاجات	هناك دور للسياسة النقدية في تحقيق مؤشرات الإقتصاد الكلي والإستقرار الإقتصادي من خلال معدلات عرض النقد المحققة والمستهدفة.
أهم التوصيات	معالجة غياب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، كون السياسة النقدية غير قادرة لوحدها على حل مشكلة التضخم وتحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي.

2. دراسة (فارس ، ٢٠٢١):	
عنوان الدراسة	الإقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ التحديات والمعالجات.
مشكلة الدراسة	تعتمد مشكلة البحث على الإقتصاد العراقي والتحديات التي تواجه هذا الإقتصاد وماهي المعوقات التي تقف دون تطوير القطاعات الإقتصادية وماهي المعالجات.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى: ● تحديد التحديات التي تعيق الإقتصاد العراقي في ظل الإقتصاد الريعي. ● تحديد المعالجات التي تؤدي إلى تطوير الإقتصاد العراقي.
أهم الإستنتاجات	واجه الإقتصاد العراقي جملة من التحديات الإقتصادية التي تهدد مستقبل العراق وأمنه الإقتصادي والسياسي والإجتماعي كالفقر والبطالة والتضخم والبنى التحتية المدمرة ....

أهم التوصيات	الزام الحكومة العراقية بحل جميع التحديات التي تواجه المجتمع العراقي وخاص في القطاعات الإقتصادية.

3. دراسة (كاظم ، ٢٠٢٣):	
عنوان الدراسة	إصلاح السياسات الاقتصادية في العراق وسبل تحقيقها
مشكلة الدراسة	إعتماد العراق على الإيرادات الريعية (النفطية) جعل منه أقتصاداً هشاً غير قادر مواجهة الأزمات الاقتصادية.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة توجيه أموال الإيرادات الريعية نحو تحقيق التقدم الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات في الدولة.
أهم الإستنتاجات	يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف البنية التحتية نتيجة اعتمادة شبة التام على الإيرادات الريعية وكما أن ضعف البنية الإنتاجية جعلة منه أقتصاداً هشاً في مواجهة الأزمات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية.
أهم التوصيات	ضرورة خفض مستوى الانفاق العام التشغيلي والاستهلاكي وبالمقابل رفع معدلات الانفاق الاستثماري ودعم عملية الاستثمار، مع ضرورة رفع أهمية الضريبة في الموازنة العامة.

4. دراسة (حسن ، ٢٠٢٤):	
عنوان الدراسة	الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٢الاسباب والآثار وطرق العلاج.
مشكلة الدراسة	إن الإقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية بنسبة تصل الى أكثر من (٩٥٪) من إجمالي الإيرادات العامة، مما يجعل الإقتصاد أكثر عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣) ، والعمل على معالجة الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.
أهم الإستنتاجات	١. تساهم الإيرادات الضريبية بنسبة منخفضة في الميزانية العامة ، إذ تتراوح بين(٣-٤٪) و ١لك بسبب ضعف كفاءة النظام والإدارة الضريبية. ٢. الإقتصاد العراقي شهد العديد من التقلبات التي أثرت سلباً كافة قطاعاتها ومن ضمنها القطاع النفطي نتيجة لتقلبات اسعار النفط العالمية وعجز الموازنة العامة وإنتشار فيروس كورونا.
أهم التوصيات	١. ضرورة إصلاح النظام الضريبي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ٢. تنمية الايرادات النفطية عن طريق فرض ضرائب اضافية على السلع المستوردة.

5. دراسة (عبيد وآخرين، ٢٠٢٥):	
عنوان الدراسة	تأثير الاختلالات الهيكلية في القطاعين الزراعي والصناعي العراقيين على تعزيز العلاقات الدولية بين العراق وتركيا وايران.

مشكلة الدراسة	تعتمد مشكلة البحث على إنه مع تزايد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ودول الجوار، وإستمرار ريع الاقتصاد وركود قطاعات الانتاج وإنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، تبرز سمة التبعية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية غير متسقة تضر بتعزيز الطابع المستقبلي مع الدول التي بها علاقات تجارية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى: ● تحديد فجوات الاختلال الهيكلي لمعالجة أوجه القصور في الأنتاجية المنخفضة. ● الحد من التسريبات المالية الموجهة نحو الإستيردات من جهة، مع إعادة توجيهها نحو الإنفاق الاستثماري الانتاجي من جهة ثانية .
أهم الإستنتاجات	أظهرت الدراسة: • وجود علاقة قوية بين الإختلالات الهيكلية وقوة الاعتماد على اقتصادي ايران وتركيا بسبب المكون الريعي في صادرات العراق من النفط الخام. • وجود تكامل مشترك وتوازن طويل الأمد بين الختلالات الهيكلية في العراق والميزان التجاري لتركيا وإيران.
أهم التوصيات	توصلت الدراسة الى: • أن معظم انتاج النفط يساهم في زيادة صادرات النفط الى تركيا، مما ينعكس في خفض عجز الميزان التجاري معها. • أن زيادة نسبة انتاج النفط المحلي الاجمالي نسبة(١٪) يؤدي الى زيادة عجز الميزان التجاري مع إيران.

المحور الثاني

أولاً: السياسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية تشمل الاتي:

١- **السياسات النقدية:** تُعد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تُسهم في الحفاظ على الاستقرار، وينبغي ان تكون سياسة النقدية مرنة بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي بشكل تلقائي، وتشمل السياسة النقدية التدابير والبروتوكولات التي تطبقها السلطة النقدية من خلال التوسع والإنكماش بهدف تحقيق الاستقرار في الاسعار ولنمو الاقتصادي (عبد الله والزركوشي،٤٤٤)، إذ يقع على السلطة النقدية (البنك المركزي) ومن خلال قواعدها وتدابيرها المختلفة بالتحكم والتأثير في عرض النقود وبما يتلائم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة من خلال تنفيذ الأهداف العامة للسياسة النقدية (المعموري و النداوي، ١٢).

أهم أدوات السياسة النقدية:

أ. **عمليات السوق المفتوحة:** إحدى أساليب البنك المركزي المستخدمة لتحقيق زيادة أو نقصان في إحتياطيات النقد لدى المصارف التجارية، إذ تستخدم هذه الأداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان (المعموري و النداوي، ١٢).

ب. **الاحتياطي القانوني:** نسبة مئوية يحتفظ بها البنك المركزي مقابل كل وديعة لديه، وتكون على شكل نقود سائلة كحتياطي لدى البنك المركزي، في حين تمثل الحد الادنى الذي تحتفظ فيه البنوك التجارية، وبطبيعة الحال فان تغير هذه النسبة سيؤثر على ما سيبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية، وبالتالي ستؤثر على قدرة تلك البنوك في الاقراض وتوفير السيولة في الدولة(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٨).

ت.**معدل الخصم:** يمثل التكلفة التي يفرضها البنك المركزي عند الاقتراض منه وقد يتم تعديله أوإضافة شروط أخرى، وعادةً ما يستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم كأداة للتأثير على عدد القروض التي تقدمها البنوك التجارية بهدف تطبيق سياسة محددة لتعزيز الاقتصاد(عبد الله والزركوشي،٤٤٥).

ث.**أسعار الفائدة:** إحدى أساليب البنك المركزي المستخدمة للتأثير على الظروف الاقتصادية السائدة في التوسع أو الإنكماش، كمعالجة التضخم النقدي بكل أنواعه، ومواجهة الكساد والركود وذلك من خلال موازنة العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار إلى جانب العمل على تحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي من خلال تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الإقتصادي (المعموري والنداوي، ١٣)

٢- **السياسات المالية:** تُعد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية وتستند السياسة المالية على إتباع آليات متعددة لتغلب على الإختلالات وتصحيح أليات العرض والطلب من خلال إعادة هيكلة توزيع الموارد بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الحقيقية في الوقت الحاضر وضمان تلبيتها في المستقبل (كاظم ،٥٨) ، وهذه الوسائل والإجراءات تتخذها الدولة بسلطتها التنفيذية (وزارة المالية) لإدارة النشاط المالي لها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والسياسية للبلاد ، والتي تتلخص بالسعي لتحقيق(المعموري والنداوي،١٤):

أ. التوازن المالي عبر إستخدام موارد الدولة المتاحة بأفضل الصيغ الممكنة.

ب.العمل على تحقيق التوازن الإقتصادي وصولا إلى حجم الإنتاج الأفضل بتحقيق التوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص.

ت.ضمان التوازن الإجتماعي، وبما يحقق للمجتمع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانيات المتاحة.

ث.تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق القومي (الإستهلاك والإستثمار) وبين مجموع الناتج القومي وبالأسعار الثابتة.

ثانياً: أهم أدوات السياسة المالية:

أ.**الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة دوراً رئيسياً في اقتصاد أي دولة، وهي تمثل إحدى الوظائف الرئيسية للحكومة، إذ يتطلب من الحكومة بطبيعة الحال توفير الخدمات الاساسية لمواطنيها والتي تتطلب موارد لتمويلها، وتُعد الموازنة العامة للدولة ضرورية كونها تؤثر على الاقتصاد فمن خلالها يمكن خلق فرص عمل، مما يعزز زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة، غير حجم الانفاق الحكومي يتأثر بالسياسات الاقتصادية للدولة، فالدولة التي تتبع سياسات مالية توسعية تميل الى زيادة الانفاق بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، اما الدولة التي تتبع سياسات انكماشية فتميل الى ضغط الانفاق للسيطرة على التضخم(علي آخرين،٣٦-٣٧)، وتصنف النفقات الحكومية الى ثلاث فئات رئيسية (التشغيلية، التحويلية، الاستثمارية)، فالتشغيلية تمثل الرواتب واي نفقات تشغيلية أخرى كإيجارات على سبيل المثال، أما النفقات التحولية فتشير الى المدفوعات التي تقدمها الحكومة الى مستحقي الرعاية الاجتماعية والبطالة والدعم الزراعي والصناعي وغيرها، واخيراً تشير النفقات الاستثمارية الى استثمار الحكومة في البنية التحتية العامة كالجسور والطرق والمدارس والمستشفيات(المعموري والنداوي،١٥).

ب. **الميزان التجاري:** أحد المؤشرات الاقتصادية لعلاقته بالنمو الاقتصادي والذي يفترض تحقيق حالة التوازن بين الصادرات والإستيردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، فإذا تجاوزت صادرت الدولة استرادتها فهذا يعني فائضاً في الميزان التجاري، في حين زيادة الإسترادات الدولة على صادراتها يصبح الميزان التجاري في حالة عجز(السعدي،الفيصل،٦٩٨)، إن مقياس التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي وتؤدي نتائجها الإيجابية الى زيادة الدخل القومي وقد تصبح مقياساً مهماً لتقدم اوتأخر الدولة اقتصادياً(عبد الله،ابراهيم،٧٥)، ويكتسب الميزان التجاري في العراق أهمية كبيرة لكونه يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام وتوفير العملة الصعبة لتغطية الواردات ويعزى زيادة الإستردات على الصادرات الى عجز المنتج المحلي على تلبية الطلب المحلي المتزايد بسبب ضعف جهاز الانتاج في العراق(وزارة التخطيط العراقية،٩٨).

ثالثاً: أهداف السياسة الإقتصادية:

إن أهداف السياسة الإقتصادية تتمحور حول (كاظم ،٥٨) كيفية تحقيق الإصلاح الإقتصادي والذي يمثل انعكاس لمجموعة من الوسائل والأدوات التي تسخدمها الدول بهدف تحقيق التنوع الحقيقي في الهيكل الاقتصادي وزيادة فعالية الاقتصاد وقدرته على تحقيق التوازن بين الموارد الاقتصادية واحتياجات المجتمع ومواجهة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن فقدان التوازن بين الاحتياجات والموارد الاقتصادية، مما يعكس في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ويمكن تلخيص أهداف السياسة الاقتصادية بالاتي(الصخري،١٢،١٣):

١. **النمو الاقتصادي:** فكلما ارتفعت نسبة استغلال الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل.

٢. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** لابد أن يتمتع ميزان المدفوعات بالتوازن من أجل تجنب المشكلات التي تنجم من خلال عجزه الذي يؤدى إلى زيادة مديونية الإقتصاد، مما ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية للإقتصاد.

٣. **التشغيل الكامل:** يعني إستغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.

٤. **تحقيق الإستقرار في الأسعار:** لابد من الحفاظ على نوع من الإستقرار في الأسعار لتجنب إنخفاض قيمة مدخرات الأفراد والإستقرار الإقتصادي.

رابعاً: الإقتصاد العراقي وأهم سماته بعد عام ٢٠٠٣:

يعد الاقتصاد العراقي من اقتصاديات الدول النامية ويعاني من إختلالات هيكلية مستمرة وقد ساهمت هذه الإختلالات في إستنزاف الاحتياطيات ارتفاع معدلات البطالة (العسيري،١٨)، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من خلل في بنيته الاقتصادية والانتاجية ويتجلى ذلك في ضعف التنوع

الاقتصادي والاعتماد الكبير على القطاع النفطي(عبيد واخرين، ٤٢٢)، حيث يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام دون أي جدية لاستخدام عائدات النفط في توسيع والاستثمارات والانتاجات غير النفطية، إذ تعاني القطاعات غير النفطية من التخلف وإنخفاض مساهمتها في الناتج الاجمالي المحلي، مما يتسبب في نقص في فرص التنوع الاقتصادي وبالتالي جعلها أكثر عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية (حسن،١٠٢).

إن الإقتصاد العراقي دخل مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ يمكن عدها مرحلة الأزمة الشاملة ، واتخذت هذه الأزمة عدة مظاهر وسمات يمكن إجمالها بالآتي(الحسين وحسن ، ١٣-١٧) :

١. **الخلافات السياسية وهشاشة الوضع الأمني:** تمثل الخلافات السياسية وضعف الوضع الأمني معوقات للتطور الإقتصادي.

٢. **ضعف التراكم الرأسمالي:** والسبب في ذلك هو إنخفاض مستوى الدخول في العراق وإرتفاع مستوى الإستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى ضعف التراكم الرأسمالي، أو ما يطلق عليه فجوة الإدخارات.

٣. **إختلال هيكل الإقتصاد العراقي:** يهيمن القطاع النفطي الريعي على الإقتصاد، إذ يبلغ مساهمة القطاع النفطي (٥٤٪) من إجمالي الناتج المحلي، وإيراداته تشكل أكثر من (٩٥٪) من إيرادات الموازنة العامة (البنك المركزي العراقي ٢٠٢٢)، وكما أن القطاع الخاص في العراق يتسم بالضعف ومحدودية مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي، بأستثناء الانشطة الصغيرة التي غالباً ماتكون تحت سيطرة الدولة وإشرافها (ميرزا،١٨).

٤. **تبعية الإقتصاد العراقي لسوق أسعار النفط العالمية:** يمثل تراجع أسعار النفط العالمية تحدياً كبيراً يواجه العراق.

٥. **السياسة الصناعية:** هذا القطاع المهم يعاني جملة من التحديات والمشكلات التي تفرضها المتغيرات ذات الطابع الداخلي من مشكلة أساسية وجوهرية ذات تأثير الواضح والأساسي في الوضع الإقتصادي الصناعي العراقي الهش والمتمثل في الهياكل الإقتصادية المتخلفة نتيجة العسكرة الصناعية وانعدام التطور التكنولوجي التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٠٣ وتهميش دورها في إعادة بناء الإقتصاد العراقي.

٦. **ارتفاع معدلات التضخم:** ولدت ظروف عدم الإستقرار نقصاً كبيراً في المعروض من السلع والخدمات مقابل زيادة في حجم الطلب عليها، مما أدى إلى تسارع وتيرة الزيادات الحاصلة في الأسعار العامة في العراق منذ عام ٢٠٠٣.

٧. **زيادة معدل البطالة:** إن البطالة المستشرية بين صفوف القوى القادرة على العمل، تشكل مظهراً من مظاهر الأزمة الإقتصادية، وتحدياً مستقبلياً لعملية النهوض بالإقتصاد العراقي، ومدخلاً أساسياً لظاهرتي الفقر والعنف في العراق بعد ٢٠٠٣.

٨. **هبوط الناتج المحلي الإجمالي:** بعد عام ٢٠٠٣ نلاحظ بقاء الإقتصاد العراقي يعاني من توقف كامل لمجمل النشاط الإقتصادي في البلد، ومن انهيار المؤسسات والقطاعات الإقتصادية (صناعية وزراعية وخدمية) وتباطؤ معدل النمو إن لم نقل إنعدامه، مما أدى إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الإقتصاد.

ومما تقدم في هذا المحور نلاحظ أن من غير الممكن في ظل الظروف السائدة حالياً في الإقتصاد العراقي تحقيق التوازن الإقتصادي وفقاً للسياسات الإقتصادية الحالية حيث إن الإقتصاد العراقي لا يعاني من القصور في الطلب وإنما قصور في جانب العرض بسبب تخلف وسائل الانتاج، فأن ذلك سيؤدي إلى حدوث زيادة أكبر في معدلات التضخم وإرتفاع أكثر في المستوى العام للأسعار.

وكذا الحال بالنسبة للسياسة المالية فعندما تخفض الدولة الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) بإعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقف الكثير من الأفراد عن الإنفاق والأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسبًا لإرتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة المالية ستكون غير فعالة أيضاً. وخلاصة هذا المحور صعوبة تحقيق توازن في الإقتصاد العراقي في ظل الظروف السائدة فتّدخُل الدولة في السياسة الإقتصادية غير مجدي حالياً ، بسبب اعتماده وبشكل كبير على عائدات النفط في تمويل الإنفاق العام ، فينبغي أعتماد التنوع الاقتصادي لما له من أهمية في التغلب على المشكلات والقيود التي يفرضها الاعتماد الكبير على النفط ، مما يعني زيادة قوة البنية الانتاجية الحقيقية وبكافة انواعها ، بالتالي يصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً قوياً قادراً على مواجهة الاختلالات الاقتصادية سواء أكانت داخلية أم خارجية .

المحور الثالث

يتضمن هذا المحور دراسة وتحليل البيانات المالية للنشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ونظراً لكثرة إجراءات السياسات الإقتصادية بشقيها المالي والنقدي، فقد أعتمد الباحث على الإجراءات المالية والمتمثلة بالموازنه العامة وتحديداً النفقات العامة كمتغير مستقل وتأثيرها على التضخم كمتغير تابع للسنوات العشر الأخيرة.

وعليه فان هذا المحور سيشمل على عرض النفقات العامة (الجارية والإستثمارية)، وكذلك الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق، ومن ثم التحليل الإحصائي للعلاقة بينهما كمتغيرات للبحث وبيان تأثيرهما في تحقيق التوازن الإقتصادي .

- **النفقات العامة في العراق:**أدناه جدول يتضمن النفقات العامة في العراق بشقيها الجاري والإستثماري للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠٢٢.**جدول (١) النفقات الجارية والإستثمارية (مليار دينار)**

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات
٢٠١٣	٧٨٧٤٧	٤٠٣٨١	١١٩١٢٨
٢٠١٤	٧٧٩٨٦,٢	٣٥٤٨٧,٤	١١٣٤٧٣,٦
٢٠١٥	٥١٨٣٢,٨٤	١٨٥٦٤,٦٧	٧٠٣٩٧,٥١
٢٠١٦	٥١١٧٣,٤	١٥٨٩٤	٦٧٠٦٧,٤
٢٠١٧	٥٩٠٢٥,٧	١٦٤٦٤,٤	٧٥٤٩٠,١
٢٠١٨	٦٧٠٥٢,٩	١٣٨٢٠,٣	٨٠٨٧٣,٢
٢٠١٩	٨٧٣٠١	٢٤٤٢٢,٦	١١١٧٢٣,٦
٢٠٢٠	٧٢٨٧٣,٥	٣٢٠٨,٩	٧٦٠٨٢,٤
٢٠٢١	٨٩٥٢٦,٧	١٣٣٢٢,٧	١٠٢٨٤٩,٤
٢٠٢٢	١٠٤٩٤١,١	١٢٠١٨.١	١١٦٩٥٩,٢
المجموع	٧٤٠٤٦٠,٣٤	١٩٣٥٨٤,٠٧	٩٣٤٠٤٤,٤١

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث

- **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق**

أدناه جدول يتضمن عدد نقاط الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم السنوي في العراق للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠٢٢ (النشرة الإحصائية السنوية).**جدول (٢) الرقم القياسي العام ومعدل التضخم**

السنة	الرقم القياسي العام / نقطة	معدل التضخم السنوي/ %
٢٠١٣	١٤٢,٧	١,٩
٢٠١٤	١٤٥,٩	٢,٢
٢٠١٥	١٤٨	١,٤
٢٠١٦	١٠٤,١	٠,٥
٢٠١٧	١٠٤,٣	٠,٢
٢٠١٨	١٠٤,٧	٠,٤
٢٠١٩	١٠٤,٥	-٠,٢
٢٠٢٠	١٠٥,١	٠,٦
٢٠٢١	١١١,٥	٦,٠
٢٠٢٢	١١٧	٥,٠

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث

- **التحليل الإحصائي للعلاقة بين متغيرات البحث وبيان تأثيرها في تحقيق التوازن الإقتصادي:**

تنص الفرضية على انه " توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لإجمالي النفقات في الرقم القياسي العام ".ولأجل إتخاذ قرار بشأن الفرضية الرئيسة للبحث سيتم قياس تأثير متغير إجمالي النفقات في متغير الرقم القياسي العام عبر إحتساب معادلة الإنحدار الخطي البسيط وهي ($Y = a + \beta i\ Xi$)ومن ثم إختبار علاقة التأثير بإستعمال إختبار (F) لبيان مدى معنوية معادلة الإنحدار (التأثير) المحتسبة، فضلاً عن إستعمال معامل التحديد

(R^2) لبيان مقدار التباين الذي يفسره إجمالي النفقات في متغير الرقم القياسي العام بالمجمل بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتفسير النتائج المبينة في الجدول (٣) كما يأتي جدول (٣) نتائج قيم المعاملات المستخدمة في قياس تأثير إجمالي النفقات في متغير الرقم القياسي العام

المتغيرات		المعاملات					
Y	X	الحد الثابت A	معلمة الإنحدار Beta	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (F) المحسوبة	معامل التحديد (R^2)	الدلالة
الرقم القياسي العام	إجمالي النفقات	٩١,٦٦	٠,٣٣	٢,٩٧٣	٩,٢٥٥	٠,٣٦	دال

قيمة (F) الجدولية عند درجتي حرية (١,٨) ومستوى معنوية (٠.٠٥) = ٥.٣١٨

قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (٨) = ٢.٣٠٦

أشارت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول إلى وجود تأثير طردي ايجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) و(٠.٠١) لمتغير (إجمالي النفقات) في متغير (الرقم القياسي العام)، نظراً لكون قيمة (F) المحسوبة والبالغة (٩.٢٥٥) و هي قيمة اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (٥.٣١٨) عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، كما إستطاع المتغير المستقل (إجمالي النفقات) أن يفسر ما نسبته (٣٦٪) اي اكثر بقليل من ثلثي إجمالي التغيرات التي تطرأ في قيم المتغير المعتمد (الرقم القياسي العام)، وهو ما عكسته قيمة معامل التحديد، أما النسبة المتبقية والبالغة (٦٤٪) فتعزى إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في الإنموذج، وبهذا تكون معادلة الإنحدار التقديرية لتأثير إجمالي متغير إجمالي النفقات في الرقم القياسي العام كما يأتي:

الرقم القياسي العام = ٩١.٦٦ + (٠.٣٣) إجمالي النفقات

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (٠.٣٣)، بأن زيادة الاهتمام باجمالي النفقات في الدولة قيد البحث بمقدار وحدة واحدة سيصاحبها زيادة وتطور في الرقم القياسي العام لتلك الدولة بمقدار (٣٣%) و العكس صحيح، وكانت قيمة معامل الانحدار دالة معنويا نظرا لكون قيمة (T) المحسوبة والبالغة (٢.٩٧٣) اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (٢.٣٠٦) عند مستوى معنوية (٠.٠٥), و تعني قيمة الحد الثابت والبالغة (٩١.٦٦) انه اذا كانت قيمة متغير اجمالي النفقات تساوي صفرا فان قيمة الرقم القياسي العام لن تقل عن تلك القيمة ايضا (٩١.٦٦), بذلك نستنتج قبول الفرضية الرئيسة والتي تنص على انه " **توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لاجمالي النفقات في الرقم القياسي العام**".

- **التنبؤ بالرقم القياسي العام :**

بعد ان تم التعرف على طبيعة علاقة االتأثير الإيجابي لإجمالي النفقات في الرقم القياسي العام, سيتم الان اجراء لعملية التنبؤ بما سيؤول اليه الرقم القياسي العام في غضون السنوات العشر المقبلة بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) عبر تحليل السلاسل الزمنية وفق نموذج الخبير اذ كانت النتائج كما يلي :**جدول (٤) القيم التقديرية و القيم التنبوية للرقم القياسي العام (٢٠١٣ – ٢٠٣٢)**

السنوات	الرقم القياسي العام
٢٠١٣	١٤٢,٨١
٢٠١٤	١٤٢,٧
٢٠١٥	١٤٥,٨
٢٠١٦	١٤٧,٩٣
٢٠١٧	١٠٥,٥٤
٢٠١٨	١٠٤,٣٤
٢٠١٩	١٠٤,٦٩
٢٠٢٠	١٠٤,٥١
٢٠٢١	١٠٥,٠٨

٢٠٢٢	١١١,٢٩
٢٠٢٣	١١٦,٨١
٢٠٢٤	١١٦,٨١
٢٠٢٥	١١٦,٨١
٢٠٢٦	١١٦,٨١
٢٠٢٧	١١٦,٨١
٢٠٢٨	١١٦,٨١
٢٠٢٩	١١٦,٨١
٢٠٣٠	١١٦,٨١
٢٠٣١	١١٦,٨١
٢٠٣٢	١١٦,٨١

يتضح من الجدول اعلاه ان الرقم القياسي العام في السنوات العشر القادمة سيرتفع قليلا عن ما كان عليه عام ٢٠٢٢ ثم ما يلبث ان يستقر في عام ٢٠٢٤ صعودا حتى العام ٢٠٣٢.كما يبين الشكل ادناه سلسلة البيانات الحقيقية والتقديرية والبيانات للسنوات في فترة التقدير.

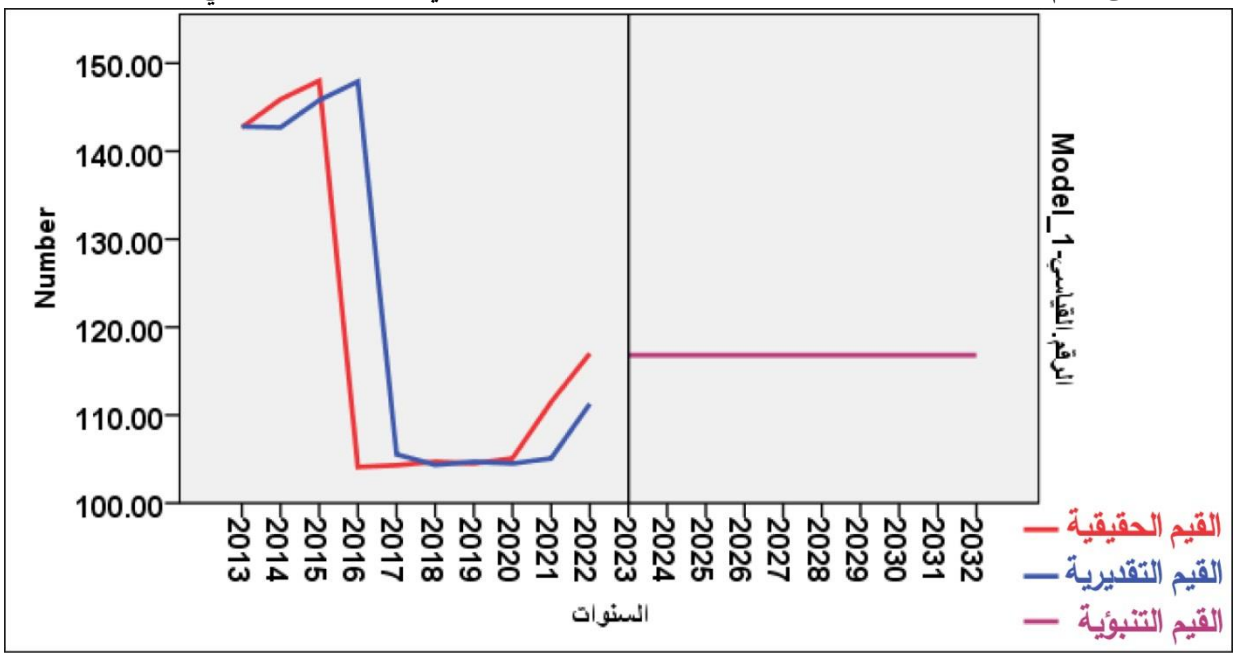

يشير الشكل أعلاه إلى مدى التقارب بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة في سنوات الدراسة مما يدل على جودة نموذج التقدير, كما تشير النتائج في الجانب الايمن الى نتيجة التنبؤ بالسنوات العشر القادمة.

المحور الرابع

الإستنتاجات:

١. هنالك مشكلات كثيرة تواجة الإقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ وأغلبها ناجم عن الإضطرابات السياسية والأمنية التي شهدها العراق.

٢. صعوبة تحقيق التوازن الإقتصادي بين العرض والطلب في العراق في ظل الظروف الراهنه فالمشكلة في الإقتصاد العراقي ليست في الطلب الكلي وإنما في العرض الكلي.

٣. ليس للسياسة الإقتصادية بشقيها النقدي والمالي تأثير ملموس في الوقت الحاضر في رفع كفاءة الإقتصاد العراقي وفق الظروف التي يمر بها حالياً.

٤. توجد علاقة طردية ما بين النفقات والرقم القياسي العام للسنوات عينة البحث أي كلما زاد حجم النفقات العامة زاد مقدار التضخم في العراق.

٥. تشكل نسبة النفقات الإستثمارية الى إجمالي النفقات ما نسبة (٢٠,٧٪) ، أي أن النفقات الجارية أكثر بثلاث أضعاف من النفقات الإستثمارية، بمعنى إن الطلب الكلي سيكون أكبر العرض الكلي مما يؤثر في تحقيق التوازن الاقتصادي.

٦. تعد مشكلة التضخم من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي بسبب ضعف الطاقة الإنتاجية الحقيقية في العراق في السنوات عينة البحث.

التوصيات:

١. حث الحكومة إلى التوجه نحو الإصلاح الإقتصادي خصوصاً بعد التحسن والإستقرار الكبير الحاصل في المجالين السياسي والأمني.

٢. توجية الإقتصاد العراقي نحو الإستثمار الفعلي وزيادة الإنتاج في كافة القطاعات لزيادة العرض الكلي ليوازي الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي.

٣. تفعيل السياسات الإقتصادية لتحقيق الكفاءة والتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في كافة القطاعات الإقتصادية.

٤. حث القائمين على السياسة الاقتصادية على ضرورة تحقيق التوازن مابين النفقات الجارية والاستثمارية، أي تقليل التفاوت بينهما مما يساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي.

٥. زيادة الطاقة الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد العراقي من خلال النفقات الإستثمارية في مجالات الصناعية والزراعية وغيرها من أجل زيادة العرض الكلي في الدولة ليوازي الطلب الكلي الناجم عن زيادة النفقات الجارية.

٦. العمل على حل مشكلة التضخم وتحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية على حدةٍ سواء، إذ إن السياسة النقدية غير قادرة لوحدها على حل مشكلة التضخم.

المصادر

١. وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي. للسنوات ٢٠١٢- ٢٠٢٢.

٢. تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤)

٣. وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء والأبحاث، التنمية الوطنية ، الخطة السنوية(٢٠١٠-٢٠١٤)، بغداد.

٤. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متطلبات الاحتياطي ، الاستخدام الحالي ، الدوافع والاعتبارات العملية، ٢٠١٨. https// www.oecd.org/daf/inv/

٥. الصخري،عمر ، التحليل الاقتصادي ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩١.

٦. شدهان، عمار مجيد، تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة(٢٠٠٤- ٢٠١٤)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد السابع ، ملحق العدد الرابع ،٢٠١٦.

٧. عبد الله وابراهيم،محمد عيسى ، ابراهيم،العلاقات الاقتصادية، بيروت، دار المنهل ، لبنان، ١٩٩٨.

٨. الحسين وحسن، زين العابدين محمد عبد ، صادق علي، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان،٢٠١٨.

٩. ميرزا، مناف نعمة، التنوع الاقتصادي الاستراتيجي وأثرها في تحقيق الاستقرار في العراق، دراسة تحليلية للفترة(٢٠٠٣-٢٠١٥)، مجلة جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد،العدد(٢٦) لسنة ٢٠١٦.

١٠. المعموري و النداوي، علي عبد كاظم، خضير عباس أحمد، السياسات الإقتصادية في العراق بعد الإحتلال الأميركي،مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد ٤، السنة ٢٠١١.

١١. السعدي، الفيصل، زاهد قاسم، ايهاب عباس،آلية تصحيح الخلل في الميزان التجاري في القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢٢)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد(٢٠) العدد(٣) ٢٠٢٤.

١٢. عبد الله والزركوشي، علي وهيب ، علياء حسين خلف، فعالية أدوات السياسة النقدية في تعزيز النمو المستدام في الاقتصاد العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (٦) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٤.

١٣. علي وآخرين، جلال، تحليل دور السياسة المصرفية في كفاءة الاقتصاد في العراق، المجلة الأكاديمية لجامعة أربيل الدولية، المجلد(١)، العدد(٢)،٢٠٢٤.

١٤.عبيد وآخرين، مهند حليفة، تأثير الاختلالات الهيكلية في القطاعين الزراعي والصناعي العراقيين على تعزيز العلاقات الدولية بين العراق وتركيا وايران، مجلة أبحاث حول الاقتصاد الزراعي العالمي، المجلد (٥) العدد (٢)، ٢٠٢٥.

١٥.خريف و الحربي ، ناصر ، مازن ، قياس أثر إيرادات النفط على السياسات النقدية في العراق للفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٣) ، مجلة الانسانية البيئية ، المجلد (٣)، العدد (٨) ، ٢٠٢٤.

١٦.كاظم ، رواء نصير، إصلاح السياسات الاقتصادية في العراق وسبل تحقيقها، المجلة الأمريكية لإدارة الأعمال والإقتصاد والخدمات المصرفية، المجلد (١٩) ، ٢٠٢٣.

١٧.العسيري،حميد عبد الخضر،الاصلاح الاقتصادي والهيكلي وتاثيرها على البطالة في الاقتصاديات الناشئة،مجلة الحوكمة والتنظيم ،المجلد (١٣) ، العدد (١) ، لسنة ٢٠٢٤.

١٨.حسن، علي حسين،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٢الاسباب والآثار وطرق العلاج، المجلة الدولية لاساسيات الادارة والاقتصاد، المجلد(٤) ، العدد(١٢)،٢٠٢٤.

١٩.فارس، ناجي ساري، الإقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣، التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة التاسعة عشر، العدد الواحد والسبعون / لشهر كانون الاول / لسنة ٢٠٢١.